معهد التخطيط القومى

لقاء الخبراء

سلسلة أوراق اقتصادية
العدد رقم (٤)

يوليو
٢٠٠٦

جمهورية مصر العربية - طريق صلاح سالم - مدينة نصر-القاهرة مكتب بريد مدينة نصر رقم ١١٧٦٥
A.R.E. Salah Salem St. Nasr City, Cairo P.O. Box: 11765 Nasr City

معهد التخطيط القومي

لقاء الخبراء

سلسلة أوراق اقتصادية

العدد رقم (٤)

يوليو

٢٠٠٦

تقديم

يصدر العدد الرابع من سلسلة الأوراق الاقتصادية لمتابعة أهم القضايا الجارية علي الساحة الاقتصادية ، ويمثل أيضا محصلة ونواتج لقاءات الخبراء بالمعهد لتطرح مقترحات وتصورات للحلول الممكنة لما تثيره هذه القضايا ..

ويتناول هذا العدد عدة موضوعات هى علي الترتيب :

- **الآثار الاقتصادية و البيئية لأزمة أنفلونزا الطيور في مصر**
- **دعم البورصة المصرية**
- **برنامج الخصخصة في مصر**

هذا وقد شارك فى إعداد الأوراق الخلفية أساتذة وخبراء هم على ترتيب ورود الموضوعات ..

- **أ.د . هدى صالح النمر ، أ.د. نفيسة أبو السعود**
- **أ. أماني عبد الوهاب ، أ. موريس رؤوف فرج ، أ. عيسى فتحي عيسى**
- **أ.د. سمير سعد الشريف ، د. ياسر كمال ، د. سلام السيد جودة**

ونأمل ان يكون كل ما تقدمه هذه السلسلة الاقتصادية ملبياً لاحتياجات رسم السياسات واتخاذ القرارات في ضوء رؤى علمية لبعض المتخصصين والتنفيذيين وذوى الاهتمام .....

والله ولي التوفيق ،،

منسق لقاء الخبراء

(أ.د/فادية محمد عبد السلام)

مدير المعهد

(أ.د/ عالية سليمان الحكيم)

ورقة للمناقشة

حول

" الآثار الاقتصادية والبيئية لأزمة أنفلونزا الطيور في مصر "

إعداد

أ.د / هدى صالح النمـــــر
مستشار ومدير مركز
"دراسات الاستثمار وتخطيط
وإدارة المشروعات "
معهد التخطيط القومى

أ.د / نفيسة سيد أبو السعود
مستشار ومدير مركز
"دراســـــات البيئـــــــة وإدارة
الموارد الطبيعية"
معهد التخطيط القومى

الآثار الاقتصادية لأزمة أنفلونزا الطيور في مصر (*)

مقدمة:

تعتبر صناعة الدواجن في مصر أحد الأنشطة الإنتاجية التي تحتل مكانة هامة بين قطاعات الإنتاج الحيواني بصفة خاصة والإنتاج الزراعي بصفة عامة حيث بلغت قيمة إنتاج لحوم الدواجن والبيض عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ نحو ٨,٥ مليار جنيه (٦,٤ مليار للحوم الدواجن و ٢,١ مليار جنيه للبيض) تمثل ما يقرب من ٢٤,٥% من قيمة الإنتاج الحيواني و٨,٨% من قيمة الإنتاج الزراعي.[١] فضلاً عن ذلك تشارك صناعة الدواجن باستثمارات تقدر بحوالى ١٨ مليار جنيه، كما تملك هذه الصناعة مقومات وتقنيات صناعة حديثة.

بجانب ذلك يعد الإنتاج الداجنى أحد المصادر الرئيسية للبروتين الحيواني في مصر حيث يبلغ مجمل الاستهلاك من لحوم الدواجن عام ٢٠٠٣ نحو ٨٩٩ ألف طن تمثل نحو ٥٥% من إجمالي الاستهلاك من اللحوم، وتساهم لحوم الدواجن بنحو ٢٠% من إجمالي نصيب الفرد اليومي من البروتين الحيواني والسمكي والبالغ ٣٠,٣ جرام، بينما ترتفع تلك المساهمة إلى ٤٧% من إجمالي نصيب الفرد اليومي من البروتين المستمد من اللحوم الحمراء والبيضاء فقط.[٢] ويرجع ذلك لتمتع الدواجن بقبول لدى المستهلك المصري وخاصة الفئات محدودة الدخل نظراً لرخص سعرها بالمقارنة بمصادر البروتين الحيواني الأخرى. فضلاً عن ذلك تمثل الدواجن مصدر دخل وحيد للعديد من الأسر الفقيرة من أرامل وأيتام ومعدومي الدخل.

يتسم كذلك نشاط الإنتاج الداجنى بالعديد من السمات التي تميزه عن غيره من أنشطة الإنتاج الحيواني أهمها سرعة دوران رأس المال حيث تتراوح فترة تسمين الدواجن بين ٥٠-٦٠ يوما (تحتاج ماشية اللحوم إلى نحو ٩-١٢ شهر)، عدم حاجة هذا النشاط إلى رؤوس أموال ضخمة نسبياً، فضلاً عن ارتفاع معامل التصافي ، ومعامل التحويل في صناعة الدواجن حيث يستهلك دجاج اللحم حوالي ٣كجم من العلف لإنتاج كيلو جرام واحد من اللحم الأبيض (مقابل ٧ كجم من العلف لكل كيلو جرام من اللحوم الحمراء).[٣]

(*) أ.د / هدى صالح النمر ، مستشار ومدير مركز دراسات الاستثمار وتخطيط وادارة المشروعات ، معهد التخطيط القومى

(١) وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، الاحصاءات الزراعية، المحاصيل الصيفية والنيلية، الجزء الثانى ، سبتمبر ٢٠٠٥.

(٢) وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، دراسة الميزان الغذائى ٢٠٠٣ في جمهورية مصر العربية، سبتمبر ٢٠٠٥.

(٣) محمد جمال ماضى أبو العزائم ، دراسة اقتصادية لمشروعات انتاج دجاج اللحم بمحافظة الجيزة، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى، المجلد السادس، العدد الأول ، مارس ١٩٩٦، ص ٢٥٧.

هذا وقد حققت صناعة الدواجن في مصر اكتفاءً ذاتياً لسنوات عديدة بل أنها اتجهت إلى التصدير خلال الخمسة أعوام الماضية وكمتوسط لعامي ٢٠٠٣،٢٠٠٤ تم تصدير نحو ٣٩٨ طن لحوم دواجن مجمدة ونحو ١٢,١ ألف دجاجة بلغ متوسط قيمتهم وعلى الترتيب نحو ٥٤١، ٦,٤ ألف دولار. [١]

الأطراف الرئيسية المشاركة في صناعة الدواجن

يسيطر القطاع الخاص على صناعة الدواجن في مصر والتي تتكون من عدد من الحلقات والأنشطة الإنتاجية والعديد من الأطراف المشاركة فيها سواء التسويقية أوالتصنيعية والتى تعمل في شكل منظومة متكاملة وهو ما يشير ضمنياً إلى أن أى مشكلة أو أزمة تواجه أي من هذه الحلقات أو الأنشطة أو الأطراف لابد وأن تؤثر على أداء المنظومة كلها، ولذا فإن إلقاء الضوء حول الآثار الاقتصادية لأنفلونزا الطيور على صناعة الدواجن وعلى الاقتصاد القومى يتطلب التعرف على أهم الأطراف المشاركة في هذه الصناعة وهى:-

(١) مزارع الدواجن وإنتاج البيض

ظل القطاع المنزلي بالريف ولفترة زمنية طويلة هو المصدر الرئيسي لإنتاج الدواجن والبيض في مصر، إلا أنه مع الزيادة السكانية المطردة وزيادة الطلب على الدواجن كمصدر رخيص للبروتين الحيواني من ناحية، وتطور صناعة الدواجن من ناحية أخرى أخذت المزارع التجارية المتخصصة في الانتشار والتي أصبحت تمثل المصدر الرئيسي للكثير من أنواع الدواجن وخاصة الدجاج الأبيض والأحمر والرومي، في حين مازال القطاع المنزلي يسيطر على إنتاج أنواع الطيور الأخرى كالدجاج البلدي والبط والأوز والحمام.

ويضم قطاع إنتاج الدواجن العديد من المزارع والمشروعات التى تختلف فيما بينها من حيث التخصص، حيث يشمل مشروعات تسمين البدارى، إنتاج بيض المائدة، محطات أمهات التسمين وأمهات البياض ومحطات الجدود، وذلك بخلاف معامل التفريخ الإفرنجية والبلدية. ويبين الجدول رقم (١) عدد هذه المشروعات وطاقتها الفعلية خلال عام ٢٠٠٣ ومنه يلاحظ وجود طاقة عاطلة في هذا القطاع، كما يتبين ذلك من الانخفاض الكبير في الطاقة الفعلية عن الطاقة الكلية وخاصة في دجاج التسمين وبيض المائدة، حيث بلغت الطاقة الفعلية لمشروعات تسمين البدارى نحو ٥٥٨,٠ مليون دجاجة بواقع ١,٥ مليون

---

[١] موقع منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) على شبكة الانترنت .

دجاجة/ يوم (تمثل نحو ٦٧% من الطاقة الكلية)، أما مشروعات إنتاج بيض المائدة فتبلغ طاقتها الإنتاجية ٤,٣ مليون بيضة بواقع ١٢ مليون بيضة يومياً (تمثل نحو ٦٠% من الطاقة الكلية). وبجانب إنتاج المزارع يساهم الإنتاج المنزلى بأكثر من ٦٢ مليون دجاجة سنوياً. وكما يتضح من الجدول المشار إليه يزيد إجمالى عدد دواجن التسمين والبيض والأمهات عن ٦٥٠ مليون دجاجة.

وجدير بالإشارة أنه مع غياب البيانات الحديثة والدقيقة عن المشروعات الإنتاجية في هذا القطاع وبصفة خاصة عن تلك المزارع والمشروعات غير المرخصة والمسجلة فإنه وفقاً لتقديرات وتصريحات المختصين والمسئولين في الدولة يبلغ عدد مزارع الدواجن العاملة في الوقت الراهن حوالى ٢٢ ألف مزرعة مرخصة بجانب عدد يفوق ذلك كثيراً من غير المرخصة، تنتج سنوياً حوالي ٧٥٠ مليون دجاجة، بمعدل يومى قدره ٢ مليون دجاجة و ٢٠ مليون بيضه وهو ما يفوق كثيراً البيانات الرسمية المنشورة والمشار إليها.

(٣) مصانع أعلاف الدواجن

تعد هذه المصانع أحد الأطراف الهامة المشاركة في صناعة الدواجن، حيث تتولى توريد احتياجات المزارع من أعلاف الدواجن. وتعتمد هذه الصناعة على الاستيراد من الخارج في توفير أهم مدخلاتها والمتمثلة في الذرء الصفراء وفول الصويا . ويعمل فى هذا النشاط ١٦٢ مصنعاً (تمثل ٧٩% من جملة المصانع المتاحه فى هذه الصناعة) أنتجت نحو ٥٨٥,٧ ألف طن علف عام ٢٠٠٣ (تمثل نحو ٢٠% فقط من الطاقة الكلية) وتتواجد هذه المصانع في ١٨ محافظة فقط ويعمل بها المئات من العمال.

(٣) المجازر الآلية للدواجن

نظراً للنمط السائد في تداول واستهلاك الدواجن بمصر فإن عدد المجازر الآلية رغم أهميتها (الصحية والاقتصادية) لم يتعد ٣٦ مجزراً تتواجد فى ١٨ محافظة فقط - يعمل منها ٢٩ مجزراً وتقدر طاقتها الفعلية عام ٢٠٠٣ بنحو ٢٩,٢ ألف طائر تمثل حوالى ٢٦,٦% فقط من الطاقة الكلية لهذه المجازر .

(٤) منشآت تصنيع الدواجن

يتولى العديد من المصانع الخاصة والعامة تصنيع الدواجن كنشاط مكمل لنشاط إنتاج الدواجن وقد بلغ قيمة إنتاج هذه المصانع من الدواجن والكبد والقوانص والأرجل

والأمعاء والريش خلال عام ٢٠٠٢ نحو ٢٧١ مليون جنيه، تشارك منشآت القطاع الخاص بأكثر من ٩٥% منها.

(٥) متاجر بيع الطيور المذبوحة

وفقاً لنمط تداول واستهلاك الطيور السائد في مصر تعد محلات بيع الدواجن المذبوحة وسيط رئيسى في توفير الدواجن للمستهلك والتى يبلغ عدد المسجل منها فقط ما يقرب من نحو ٥٠ ألف متجر بجانب عشرات الآلاف من محلات البيع الأخرى المنتشرة في مختلف المدن والقرى بالمحافظات وهؤلاء ليست هناك إحصائية حقيقية بعددها، ويعمل بكل محل منها – على الأقل – ما بين ٢-٣ عمال.

(٦) المؤسسات العاملة في قطاع التجارة الخارجية، والنقل :

يشارك العديد من منشآت القطاع العام والخاص في استيراد مستلزمات إنتاج صناعة الدواجن، حيث تتحمل الشركات الحكومية استيراد الأمصال واللقاحات يشاركها في ذلك بعض شركات القطاع الخاص، والتى يتولى البعض الآخر منها استيراد مستلزمات الإنتاج الأخرى والتى يأتى في مقدمتها مكونات الأعلاف، فضلاً عن قيام البعض الآخر منها بتصدير مخرجات هذه الصناعة من الدواجن الحية والمجمدة والمصنعة إلى الأسواق الخارجية.

يشارك أيضاً قطاع النقل الداخلى في التعامل بهذه الصناعة باعتباره وسيطا في توفير ونقل احتياجات هذه الصناعة من مستلزمات الإنتاج، أو نقل مخرجاتها من المنتجات إلى الأسواق.

(٧) أطراف أخرى

بالإضافة إلى الأطراف المشار إليها هناك العديد من المنشآت الأخرى التى تقوم أنشطتها على الدواجن مثل محلات المأكولات والتى تعد بالآلاف والتى يتخصص بعضها في تجهيز وتقديم وجبات لحوم الدواجن فقط، ويقدر عدد هذه المحال بالآلاف وتضم عشرات الآلاف من العمال.

هناك أيضا بعض المؤسسات الحكومية وغير الحكومية التى تقدم خدمات مساعدة للمنشآت الإنتاجية والتجارية السابق الإشارة إليها يأتى في مقدمتها مؤسسات الائتمان، واتحاد منتجى الدواجن وبورصة الدواجن، والغرف التجارية.

ويجب في هذا الإطار عدم إغفال الأطراف الأخرى في هذا النشاط ومنهم المستهدفين الرئيسيين من صناعة الدواجن وهم المستهلكين، بجانب الدولة ممثلة في الحكومة كمنتفع من خلال ما تتحصل عليه من ضرائب ورسوم جمركية على مدخلات ومخرجات ونشاط هذه الصناعة، فضلاً عن دورها في تقديم العديد من الخدمات المساعدة والدعم للأطراف المختلفة المتعاملة في هذا النشاط.

الآثار الاقتصادية لمرض أنفلونزا الطيور في مصر

لكل أزمة أو كارثة طبيعية كانت أو بشرية تداعيات اقتصادية واجتماعية تتباين حجم خسائرها وأثرها وتأثيراتها على المشاركين والمستهدفين وعلى الاقتصاد القومى وفقاً لحجم الكارثة، وعدد المعرضين لها والمتضررين منها ومضاعفاتها، وطول فترة تواجد الأزمة، وذلك بجانب سبل إدارة الأزمة ومدى فاعلية تلك السبل في محاصرتها.

ومن الأزمات التى تعرضت لها مصر مؤخراً مرض أنفلونزا الطيور والذى بدأ ظهوره في مصر منذ ١٧ فبراير ٢٠٠٦ بعد انتشاره في العشرات من الدول الآسيوية والأوربية منذ أواخر عام ٢٠٠٣، ورغم ما اتخذته الدولة من إجراءات مشددة منذ ظهور المرض وتطبيق العديد من الشروط الوقائية والتى تمثلت فى منع إصدار تراخيص نقل الطيور الحية من وإلى المحافظات (خفف هذا الإجراء لاحقاً من ضرورة وجود تصريح من الطب البيطرى بسلامة الدواجن للحصول على ترخيص بالنقل) ، ووقف جميع الأسواق المفتوحة للطيور ، وغلق محلات ذبح وبيع الطيور بجميع القرى والمدن ، وإعدام الدواجن بالمزارع التى تظهر فيها إصابة بالمرض ، إلا أن هذه الإجراءات لم تحول دون انتشار المرض .

وترجع خطورة هذا المرض إلى أن آثاره الاقتصادية والاجتماعية السلبية على الاقتصاد القومى بدأت قبل الإعلان عن ظهور المرض في مصر بأسابيع عديدة، فضلاً عن انتشاره السريع والكبير بعد الإعلان عن ظهوره في نحو ١٩ محافظة أي في معظم المحافظات المنتجة للدواجن، وانتقاله مؤخراً إلى البشر، الأمر الذى قد يشير إلى احتمال تفاقم تداعياته الاقتصادية والاجتماعية مستقبلاً.

ومع التسليم بالآثار السلبية لأزمة انفلونزا الطيور على الاقتصاد القومى إلا أنه من الصعوبة تقدير حجم الخسائر المترتبة على كافة الأطراف المشاركة في صناعة الدواجن ومن ثم على الاقتصاد القومى بصورة دقيقة وذلك للأسباب التالية:

- أن الأزمة مازالت مستمرة ولم تبدأ بعد في الانحسار ومن ثم هناك يومياً تزايد ومضاعفات في حجم الخسائر بكافة الأطراف المتعاملة في نشاط الدواجن والتى يعلن عن بعضها فقط بوسائل الإعلام المختلفة.
- غياب الجهاز الوطنى المسئول عن إدارة الأزمة بأسلوب علمى موثق ومسئول عن توفير بيانات دقيقة وآنية حول الخسائر.
- أن ما يصدر في الوقت الراهن من إحصاءات عن حجم الخسائر في عدد الدواجن التى نفقت او أعدمت -أو حتى التى ذبحت- أو عدد العمالة التى تم تسريحها أو حجم الخسائر المالية ... وغيرها تعتبر أرقام اجتهادية لعدم وجود بيانات دقيقة، عن الدواجن لدى الأسر في الريف والمنازل بالمدن وكذا عن كافة مزارع الدواجن وذلك في ظل تواجد الآلاف من المنشآت غير الرسمية والعشوائية العاملة في هذا النشاط. (الأمر الذى قد يشير إلى أهمية القيام باستبيان ومقابلات ميدانية للوقوف على الحجم الدقيق للكارثة)
- تعدد وتداخل العوامل المسئولة عن الأزمة ومن ثم تداخل وتفاقم تأثيراتها مما يصعب معه تقدير حجم الخسائر بشكل دقيق مثال ذلك نفوق وإعدام نسبة من الطيور، وعدم إقبال المواطنين على استهلاك لحوم الدواجن السليمة، وصعوبة تصريف وتسويق المتبقى لدى المزارعين من دواجن غير مصابة، وعدم وجود مجازر وثلاجات كافية بالعديد من المحافظات، واضطرار المزارعين لبيع ما لديهم بأقل من التكلفة أو توزيعها بدون مقابل، وعدم وجود مدافن كافية واضطرار المواطنين للتخلص من الدواجن النافقة بالقمامة أو بالترع وبالمصارف وهكذا تتعدد مصادر وصور الخسائر.

وفى ضوء ذلك وقبل التطرق تفصيلاً للآثار الاقتصادية للأزمة نود بداية طرح مجموعة من التساؤلات التى تحاول الورقة ضمنياً الإجابة عليها وهى :-

١- هل ادعاءات الأجهزة المعنية بالدولة - قبل الأزمة- باتخاذها كافة الاستعدادات والإجراءات الكفيلة بمواجهة أزمة أنفلونزا الطيوركانت حقيقيه ؟
٢- هل تم إدارة الأزمة بأسلوب علمى موثق وسليم ؟ وهل الأزمة حالياً تحت السيطرة؟ وهل ما اتخذته الجهات الرسمية والمحافظات من إجراءات كانت صحيحة، وكافية، وعادلة لكافة الأطراف؟
٣- هل تتوافر لدى الجهات الرسمية بيانات ومعلومات دقيقة وحديثة عن وحدات إنتاج الدواجن وكافة الأطراف الأخرى المشاركة فى هذه الصناعة ؟

٤- هل كشفت هذه الأزمة عن وجود تراخى وقصور من جانب المواطنين أو المسئولين بالأجهزة التنفيذية وبالإدارة المحلية أو منظمات المجتمع المدنى فى التعامل مع هذه الأزمة ؟

٥- هل تشكيل اللجنة القومية العليا لمواجهة مرض أنفلونزا الطيور يضم أو يمثل كافة الأطراف ذات العلاقة ؟

٦- هل حجم الخسائر المادية والبشرية التى تحققت حتى الآن من جراء هذا المرض أدخلت مصر دائرة الخطر ؟ وهل تتماثل مع غيرنا من الدول التى تعرضت لهذا المرض ؟

٧- هل أعدت الدولة مجموعة من السيناريوهات المحتمله حول التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لهذه الأزمة إذا ما تفشى مرض انفلونزا الطيور بين البشر وسبل مواجهتها ؟ *

هذا ورغم الصعوبات السابق الإشارة إليها سنحاول فيما يلى استعراض بعض الآثار والتداعيات الإقتصادية والإجتماعية لأزمة أنفلونزا الطيور ، وتقدير حجم وقيمة تلك الآثار بصورة تقريبية على بعض الأطراف المشاركة والمستهدفة والمنتفعة من صناعة الدواجن فى مصر.

منهجية (أسلوب) تقدير الآثار

لتقدير الآثار الاقتصادية لأزمة الطيور على المنتج تم الاستناد على سعر المنتج للحوم الدواجن والبيض ، وعلى الأهمية النسبية للمكونات السعرية للمنتج النهائى (عناصر التكلفة % من سعر المنتج) والموضحة بالجدول رقم (٢) ، أما بالنسبة لتقدير الاثار الاقتصادية للأزمة على الوسطاء والموزعين للدواجن والبيض (تجار الجملة والتجزئة) فقد تم الاستناد إلى الفروق بين سعر المنتج وسعر التجزئة (المستهلك) .

*) تشير منظمة الصحة العالمية ، إلى وجود تنبؤات – وفقا لنماذج رياضية – أنه عند انتشار المرض بين دول العالم سوف يصيب حوالى ٢٥% من سكان العالم وسيموت ما بين ٢-٧ ملايين نسمه، ويتوقع البعض أن انتشار هذا الوباء سوف يؤدى إلى انهيار اقتصادى عالمى. كما أن الدولة التى يتفشى فيها المرض ستكون أمامها وفقا لهذه النماذج – فترة لا تزيد عن ٣ أسابيع لاحتواء الأزمة.

جدول رقم (٢)

المكونات السعرية (%) لقيمة دجاج التسمين فى مزارع القطاع الخاص عام ٢٠٠٣

للكتاكيت	العليقه	العمالة	الأدوية والرعاية البيطرية	الكهرباء والتدفئة والمياه	الفرشة	الإيجار	صافى العائد	الإيراد الكلى (قيمة المبيعات)*
١٥,١	٦٠,٩	٢,٦	١٠,٨	٠,٩	٠,٩	٢,٦	٦,٢	١٠٠

المصدر : مصطفى عبد ربه القبلاوى ، الكفاءة الاقتصادية لمزارع إنتاج دجاج التسمين فى القطاع الخاص، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى ، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى، المجلد الرابع عشر العدد الأول ، مارس ٢٠٠٤ *تتضمن قيمة مبيعات السبله .

وفى سبيل تقدير الآثار الإقتصادية تم تقسيم تلك الآثار إلى أربعة مجموعات رئيسية وفقاً لمرحلة حدوث الأزمة، وتداعياتها ، والأطراف المتضررة منها وذلك على النحو التالى:

أولاً: الآثار الإقتصادية ماقبل الأزمة (مرحلة الاشاعات)

فى الواقع بدأت خسائر الأطراف المختلفة المشاركة فى صناعة الدواجن قبل ظهور المرض فى مصر بحوالى شهرين وذلك يرجع إلى عدم ثقة (تشكيك) المواطنين فى خلو مصر من المرض وسريان شائعات بوجودها من جهة ، وتخوفهم مما تبثه وسائل الإعلام عن مخاطر هذا المرض من جهة أخرى مما ترتب عليه إحجام نسبة ليست قليلة من المواطنين – قدرها العديد من المستثمرين بنحو ٥٠%- عن شراء وتناول الدواجن وهو ما انعكس فى الانخفاض النسبي فى أسعار المنتج (أو المزرعة) لكل من الدواجن والبيض ولذا فإن الخسارة بالنسبة للمنتج فى هذه المرحلة تتمثل فى إنخفاض قيمة المبيعات وبفرض أن نسبة إحجام المستهلكين قد بلغت ٢٠% فقط من المستهلكين (وبفرض على أقل تقدير أنها هى نفسها نسبة انخفاض الطلب على الدواجن والبيض). فيعنى ذلك إنخفاض مبيعات منتجى الدواجن بنحو ٢,٩٤ مليون جنيه/يوم ، (٢مليون دجاجة / يوم × ١,٥ كجم وزن الدجاجة × ٤,٩ جنيه سعر المنتج لكيلو الدواجن عام ٢٠٠٣ × ٠,٢ نسبة انخفاض الطلب على الدواجن) وذلك بجانب إنخفاض مبيعات منتجى البيض بنحو مليون جنيه/يوم (٢٠مليون بيضة/يوم × ٠,٢٥ جنية سعر المنتج

للبيضة عام ٢٠٠٣ × ٠,٢ نسبة انخفاض الطلب على البيض) وهو ما يعنى أنه خلال فترة شهرين تقريباً قبل ظهور المرض فى مصر كانت مجمل خسائر طرف واحد من الأطراف المتعاملة في هذا النشاط وهو منتجى الدواجن والبيض تبلغ حوالى ٣,٩٤ مليون جنيه يومياً ممثلة فى إنخفاض مبيعاتها . أما خسائر الوسطاء والموزعين (تجار الجملة والتجزئة) فتتمثل فى إنخفاض قيمة الهوامش التسويقية (وذلك على فرض أن نسبة مستلزمات الإنتاج بهذه الهوامش ضعيفة) كنتيجـــة لانخفاض الطلب ، والتى تقدر بالنسبة للدواجن بحوالى ١,٢ مليون جنيه/يوم (٢ مليون دجاجة/ يوم × ١,٥ كجم وزن الدجاجة × ١,٤٤ جنيه الفرق ما بين سعر التجزئة وسعر المنتج للدواجن × ٠,٢ نسبة إنخفاض الطلب على الدواجن) ، فى حين تقدر خسائرهم بالنسبة للبيض بنحو ٢٤٠ ألف جنيه/يوم (٢٠ مليون بيضة / يوم ×٠,٠٦ جنيه الفرق ما بين سعر التجزئة وسعر المنتج للبيض × ٠,٢ نسبة إنخفاض الطلب على البيض) وهو ما يعنى أن إجمالى خسائر المنتجين والوسطاء خلال مرحلة الإشاعة تقدر بحوالى ٥,٨٣ مليون جنية يومياً (تمثل خسائر المنتجين نحو ٧٣,٢% منها) وذلك بخلاف الخسائر المباشرة وغير المباشرة لباقى الأطراف الأخرى المشاركة فى صناعة الدواجن من جراء هذه المقاطعة.

ثانياً: **الآثار الاقتصادية مع بداية الأزمة (مرحلة الإعدام والنفوق)**

جاءت أنفلونزا الطيور كرياح عاتية شديدة الضراوة على كافة الأطراف المتعاملة فى صناعة الدواجن المصرية منذ الإعلان الرسمى عن ظهورها في مصر، (يقدر المسئولين(*) قيمة ما خسرته مصر منذ أكتوبر ٢٠٠٥ حتى مارس ٢٠٠٦ بسبب هذه الأزمة بنحو ٢ مليار جنيه) وفيما يلى نستعرض بعض الآثار والتداعيات الاقتصادية لهذه الأزمة على كل من المنتجين والوسطاء والموزعين للدواجن والبيض فى مصر .

تتمثل الخسائر الإقتصادية بالنسبة للمنتج فى هذه المرحلة فى قيمة ماتم فقده من الدواجن والبيض نتيجة لعمليات الاعدام والنفوق ، أما بالنسبة للوسطاء فتتمثل فيما تم فقده من هوامش تسويقية (على فرض عدم تعويضها بأنشطة أخرى) .

وحيث أن تداعيات الأزمة ما زالت مستمرة ولم تبدأ فى الانحسار بعد لذا فإنه من الصعب تقدير حجم الخسائر بصورة دقيقة ، وأن كان ذلك لا يمنع من محاولة تقدير البعض منها وذلك فى ضوء البيانات التى تتوفر يومياً حول انتشار وتداعيات المرض ، حيث قدرت

(*) تصريح لوزير الصحة فى ندوة الأهرام ، جريدة الأهرام الرسمية ٢٠٠٤/٣/١٧ .

منظمة الصحة العالمية عدد الدواجن التى نفقت أو أعدمت في مصر حتى ٢٩ مارس ٢٠٠٦ بحوالى ٢٥ مليون دجاجة وإن كان هذا العدد يعد قليلاً للغاية فى ظل إعلان الأجهزة الرسمية أنه حتى ٢٠٠٦/٣/٣٠ قد تم إعدام نحو ٦,٣٥ مليون دجاجة فى محافظة القليوبية (والتى تنتشر الإصابة بها في ١٦ مركز من بين ١٧ مركز ادارى) ونحو ٨,٥ مليون دجاجة بمحافظة الشرقية وذلك من بين ١٩ محافظة ينتشر المرض بمزارعها ، فضلاً عن عدم رصد أعداد الدواجن النافقة لدى مربى الدواجن المنزلية .

وإذا ما تم إضافة أعداد الدواجن ألتى تم الإعلان عن نفوقها أو إعدامها- بالجرائد الرسمية وفقاً لتصريحات المسئولين- خلال الفترة من ٣/٣٠ حتى ٢٠٠٦/٤/٦ والمقدرة بحوالى ٥ مليون دجاجة فإن الحد الأدنى لإجمالى الدواجن النافقة أو المعدومة يصل إلى نحو ٣٠ مليون دجاجة (صرح الناطق الرسمي لمنظمة الصحة العالمية بمنطقة الشرق الأوسط أن عدد ما تم التخلص منه على مستوى العالم من ٤٠ دولة مصابة يبلغ ٢٠٠ مليون دجاجة!) ويعنى ذلك أن نحو ١٥% تقريباً من اجمالى عدد الدواجن المتاحة (بالدورة الحالية) قد أعدم أو نفق، تقدر قيمتها بنحو ٢٠٢,٥ مليون جنيه (٣٠ مليون دجاجة × ١,٥ كجم × ٤,٥ جنيه/كجم) ، وذلك بجانب ما فقد من بيض المائدة والذى تقدر قيمته بنحو ٥٥,١ مليون جنية (٣٠ مليون دجاجة × ٠,١٥ نسبة الدجاج البياض إلى إجمالى عدد الدجاج × ٤٩ يوم × ٠,٢٥ جنيه/بيضه) ويعنى ذلك أن إجمالى قيمة ما تم خسارته بالنسبة للمنتج من دواجن وبيض منذ ٢٠٠٦/٢/١٧ حتى ٢٠٠٦/٤/٦ فقط يبلغ حوالى ٢٥٧,٥ مليون جنيه تمثل نحو ٠,٧٤% من إجمالى قيمة الإنتاج الحيوانى و٠,٣% من إجمالى الدخل الزراعى عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ .

أما بالنسبة للوسطاء والموزعين للدواجن والبيض فتقدر قيمة خسائرهم من جراء نفوق وإعدام الدواجن بحوالى ١٠٠,٥ مليون جنيه ، أى أن إجمالى قيمة الخسائر خلال هذه المرحلة لكل من المنتجين والموزعين تقدر بنحو ٣٥٨ مليون جنيه .

وبجانب الخسائر السابق الإشارة إليها فإن هذه الملايين النافقة من الدواجن لها آثارها السلبية التى يصعب تقديرها على نشاط باقى الأطراف الأخرى المشاركة فى صناعة الدواجن بمصر .